

Distr.: General
1 April 2024
Arabic
Original: English



تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2717 (2023)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل ستة أشهر تقريراً عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وصّلاته بالحالة الأمنية العامة في المنطقة⁽¹⁾. ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عما استجد من تطورات تتعلق بالسلام والأمن منذ صدور التقرير السابق (S/2023/730)، ويغطي الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 15 آذار/مارس 2024.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة الأمنية

2 - ظلت الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى تثير قلقاً بالغاً، حيث شهدت وقوع عدة حوادث عبر الحدود وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

3 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، رفضت سفارة أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بيان لها، المزاعم القائلة إن الجيش الأوغندي المتمركز في بوننغانا، بمقاطعة كيفو الشمالية، قام بنقل علامات الحدود على طول الحدود المشتركة. وقد صدر ذلك البيان في أعقاب تقارير إعلامية عن هذا الموضوع، وبفترة

(1) في هذا السياق، تدل كلمة "المنطقة" على البلدان الثلاثة عشر الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بصفتها جهات ضامنة للاتفاق الإطاري: الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة.



وجيزة بعد أن استدعى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كريستوف لوتوندولا، القائم بالأعمال في سفارة أوغندا في كينشاسا. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت حكومة رواندا في بيان لها أن مندياً رواندياً أصيب في منطقة روبافو برصاصة طائشة، يُزعم أنها كانت ناجمة عن القتال الدائر بين الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من الحدود الرواندية. وفي 16 كانون الثاني/يناير، أعلنت قوات الدفاع الرواندية في بيان لها أن ثلاثة جنود مسلحين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد عبروا الحدود إلى منطقة روبافو في اليوم نفسه. ووفقاً لما جاء في البيان، فقد أُلقي القبض على جنديين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما قُتل الجندي الثالث رمياً بالرصاص بعد أن أطلق هو النار على الدورية. وأكدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوع الحادث، مشيرة إلى أن الجنود دخلوا رواندا "عن طريق الخطأ". وطلبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من آلية التحقق المشتركة الموسّعة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التحقيق في الحادث وتيسير إعادة جنودها إلى وطنهم. وفي 17 شباط/فبراير، أصيب مطار غوما الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أفادت بعض التقارير بأن ذلك وقع جراء غارة بواسطة طائرة مسيّرة، مما أدى إلى إلحاق أضرار بإحدى الطائرات المدنية. وفي بيان مصوّر بالفيديو للمتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اتهمت هذه القوات رواندا بالهجوم. وفي بيان صدر في 18 شباط/فبراير، أعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في رواندا أن رواندا قد عدّلت وضع قواتها بهدف ضمان الدفاع الجوي الكامل عن الأراضي الرواندية وإضعاف القدرات الجوية الهجومية.

4 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، انهار في أواخر شهر أيلول/سبتمبر اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان قد أبرم في نيسان/أبريل 2023، حيث استؤنف القتال في مقاطعة كيفو الشمالية بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة المحلية المعروفة باسم وازلندو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أذن ميسّر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ورئيس كينيا السابق، أوهورو كينياتا، تصعيد الأعمال القتالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل جندي كيني من القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا خلال اشتباكات بالقرب من غوما. وفي بيان صدر في 25 تشرين الأول/أكتوبر، دعت القوة الإقليمية إلى العودة إلى وقف إطلاق النار.

5 - واشتد القتال في مقاطعة كيفو الشمالية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس، على الرغم من هدوء الأعمال القتالية في الفترة من 11 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر خلال وقف إطلاق النار الذي توسّط فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وواصلت حركة 23 مارس توسيع منطقة أنشطتها واستعادت السيطرة على بعض المناطق بعد انسحاب القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا في أوائل كانون الثاني/يناير. وفي 16 كانون الثاني/يناير، أدت الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة الكونغولية على مواقع الحركة إلى مقتل عناصر من هذه الحركة، وكان من بينهم رئيس استخبارات الحركة كاسترو مبيراباغابو. وفي غضون ذلك، واصلت حركة 23 مارس تعزيز مواقعها في إقليمي روتشورو وماسيسي.

6 - وفي تلك الأثناء، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة استهداف المدنيين الكونغوليين والقوات المسلحة الكونغولية في مقاطعتي إيتوري وشمال كيفو، بينما صعّدت هجماتها في أوغندا في أعقاب إنشاء قاعدة للقوات الديمقراطية المتحالفة في منتزه كيباله الوطني الواقع غرب أوغندا. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 13 شباط/فبراير، أفادت بعض الأنباء بأن القوات الديمقراطية المتحالفة شنت 84 هجوماً في جمهورية

الكونغو الديمقراطية و 7 هجمات في أوغندا، على الرغم من الضغوط المتزايدة الناجمة عن العمليات المشتركة المستمرة التي تقوم بها القوات المسلحة الأوغندية والكونغولية. وفي المجموع، قُتل 348 شخصاً، من بينهم 68 امرأة و 32 طفلاً، خلال الهجمات التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

7 - وأفادت بعض التقارير أيضاً بمقتل عدة قادة من القوات الديمقراطية المتحالفة في اشتباكات مع القوات العسكرية الأوغندية، من بينهم ميدي نكالوبو، الذي قتلته القوات الجوية الأوغندية في إقليم مامباسا، بمقاطعة إيتوري، في 18 أيلول/سبتمبر، وموسى كاموسي، الذي توفي في 27 كانون الأول/ديسمبر في منتزه كيباله الوطني. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت بعض التقارير أن اشتباكات وقعت بين القوات الديمقراطية المتحالفة وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في بحيرة ألبرت أدت إلى مقتل 11 شخصاً من القوات الديمقراطية المتحالفة وإلقاء القبض على قائد هذه القوات عبد الرشيد كيتو. وفي أعقاب هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة في منطقة روبنزوري دون الإقليمية في أوغندا، سُنت غارات جوية وهجمات مكثفة بالمدفعية على مواقع للقوات الديمقراطية المتحالفة طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس أوغندا يويري موسيفيني قراره القاضي بإعادة تنشيط هيكل الدفاع المحلي، وذلك من أجل تحقيق الهدف المعلن المتمثل في حماية المجتمعات المحلية من القوات الديمقراطية المتحالفة.

8 - وظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة أيضاً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أفادت بعض التقارير بوقوع عدة اشتباكات مع جماعات مسلحة أخرى واختطاف مدنيين. وبحسب ما ورد، كانت الجماعة المسلحة مسؤولة عن 12 هجوماً، أسفرت عن مقتل مدنيين اثنين، من بينهم امرأة.

9 - وبعد فترة هدوء بدأت في عام 2021، شنت حركة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي (حركة المقاومة - تابارا) عدة هجمات في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير، قبل أن تتسحب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت قوات حركة المقاومة - تابارا مع قوة الدفاع الوطني البوروندية في غيهانغا بمقاطعة بوبانزا، مما أدى إلى مقتل ثلاثة من جنودها، حسبما زُعم. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حركة المقاومة - تابارا أنها قتلت تسعة جنود بورونديين وشرطياً واحداً خلال هجوم على موقع فوغيزو الحدودي في مقاطعة بوجومبورا. وفي اليوم نفسه، أعلنت الرئاسة البوروندية في بيان لها أن هجوماً إرهابياً أدى إلى سقوط 20 قتيلاً، بينهم 12 طفلاً وثلاث نساء وخمسة رجال، بينهم شرطي واحد. ونفت حركة المقاومة - تابارا استهداف المدنيين خلال هجوم فوغيزو. وفي 19 كانون الثاني/يناير، أفادت بعض التقارير أن قوات الشرطة والجيش البوروندية عززت وجودها في غابة كيبيرا، بمقاطعة سيبييتوكه، بالقرب من الحدود مع رواندا. وفي 25 شباط/فبراير، شنت حركة المقاومة - تابارا هجوماً على مواقع عسكرية بوروندية في مقاطعة بوبانزا، بالقرب من الحدود الكونغولية، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وإلحاق أضرار ببعض الممتلكات.

10 - وفي ما يخص جهود الأمن الإقليمية، أكملت القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا انسحابها من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير. وجاء الانسحاب تمشياً مع قرارات مؤتمر القمة العادي الثالث والعشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي انعقد في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أحاط خلاله رؤساء دول الجماعة علماً بقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية القاضي بعدم تمديد ولاية القوة الإقليمية إلى ما بعد 8 كانون الأول/ديسمبر. وفي خلال ذلك، ظلت القوات البوروندية والأوغندية، المنتشرة بموجب اتفاقات التعاون العسكري الثنائية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

11 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، أعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن بعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت انتشارها في 15 كانون الأول/ديسمبر، تمشياً مع القرار الصادر عن مؤتمر قمة هيئة الرئاسة الثلاثية الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 8 أيار/مايو 2023. وقد كلفت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثتها، التي تضم قوات من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي، بدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى شل حركة القوات الهدامة والجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلاد، وإعادة إحلال السلم والأمن وصونهما وتهيئة بيئة آمنة، على النحو المنصوص عليه في ولايتها. وفي 14 شباط/فبراير، قُتل جنديان من جنود جنوب أفريقيا المنتشرين مع هذه البعثة بقذائف الهاون.

باء - التطورات السياسية

12 - استمرت التوترات بين عدة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى. فقد تأثرت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وجماعة شرق أفريقيا بسبب الإعلان، خلال مؤتمر صحفي عُقد في نيروبي في 15 كانون الأول/ديسمبر، عن إنشاء تجمع سياسي واجتماعي وعسكري جديد، اسمه 'تحالف نهر الكونغو'. وقد أعلن عن تأسيس تحالف نهر الكونغو الرئيس السابق للجنة الكونغولية الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزعيم الحزب السياسي 'العمل من أجل كرامة الكونغو وأبناء شعبها'، كورنيي نانغا. وقد ورد أن هذا التحالف يتألف من عدة جماعات مسلحة، بما فيها حركة 23 مارس، التي حضر زعيمها برتران بيزيموا المؤتمر الصحفي في نيروبي. وفي بيان صدر في 2 كانون الثاني/يناير، أعلنت حركة 23 مارس أنها لن تدعو بعد الآن إلى الحوار مع الحكومة الحالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في تضامن واضح مع أهداف تحالف نهر الكونغو، موضحة أيضاً أنها ستظل متقبلة لجهود الوساطة الإقليمية الجارية.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، ظلت التوترات شديدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مع استمرار الخطاب السلمي والانتهاكات المتبادلة بشأن استخدام الجماعات المسلحة لقوات مقاتلة بالوكالة. وأعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، خلال حملته الانتخابية، أنه سيسعى للحصول على إذن من البرلمان لإعلان الحرب على رواندا، إن لم تكف عن دعم حركة 23 مارس وغيرها من "مفسدي السلام السياسي" في بلاده. وكرر السيد تشيسيكيدى، في خطاب ألقاه في 30 كانون الثاني/يناير، وجهة نظره بأنه طالما احتل "المعتدون" أجزاء من الأراضي الكونغولية، فلن يكون هناك حوار. ودعا كذلك الشركاء الدوليين والإقليميين إلى فرض جزاءات على حركة 23 مارس والجهات الفاعلة الرواندية. وفي غضون ذلك، اتهمت السلطات الرواندية، في بيان صدر في 18 شباط/فبراير، السيد تشيسيكيدى بنية "غزو رواندا وتغيير حكومتها".

14 - وتدهورت أيضاً العلاقات بين بوروندي ورواندا. ففي 11 كانون الثاني/يناير، أغلقت حكومة بوروندي حدودها البرية مع رواندا بسبب دعم هذه الأخيرة المزعوم "للمجرمين الذين يعتدون على البورونديين". وجاء هذا القرار في أعقاب اتهامات وجهها رئيس بوروندي إفاريسست ندايشيمي، في 28 كانون الأول/ديسمبر، بدعم رواندا لحركة المقاومة - تابارا. لكن حكومة رواندا رفضت هذه الاتهامات وأعربت عن أسفها للقرار الانفرادي الذي اتخذته بوروندي بإغلاق الحدود. وفي 21 كانون الثاني/يناير، كرر السيد ندايشيمي، خلال زيارته إلى كينشاسا، اتهاماته بشأن رواندا وحركة المقاومة - تابارا، أثناء خطاب ألقاه أمام مؤتمر للشباب بصفته نصير

الاتحاد الأفريقي لخطة الشباب والسلام والأمن. ورداً على ذلك، استكترت حكومة رواندا في 22 كانون الثاني/يناير "التصريحات التحريضية" التي أدلى بها السيد ندايشيمي، والتي قال فيها إن دعوة "الشباب الروانديين للإطاحة بحكومتهم" من قبل زعيم بلد مجاور، من على منصة الاتحاد الأفريقي، "عملٌ غير مسؤول للغاية وانتهاك صارخ لميثاق الاتحاد الأفريقي". ورفضت الرئاسة البوروندية توصيف رواندا لتصريحات السيد ندايشيمي في بيان صدر في 23 كانون الثاني/يناير، واتهمت رواندا بتدبير "أعمال عدوان متكررة" ضد بوروندي، في انتهاك لمبدأ حسن الجوار. وفي 3 شباط/فبراير، حث السيد ندايشيمي، في خطاب ألقاه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في بوروندي، المجتمع الدولي على "التصدي لانتهاك رواندا للمعايير الدولية" و "إدانة أي أعمال من شأنها تعكير صفو السلام في المنطقة".

15 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، حثت جماعة شرق أفريقيا الدول الشريكة لها على السعي لتحقيق تعاون متناغم لضمان استمرار جهود التكامل الإقليمي. كما شجعت الجماعة الدول الشريكة على استخدام آلية تسوية المنازعات الحالية التابعة لجماعة شرق أفريقيا لتسوية أي منازعات بالوسائل السلمية والالتزام الصارم بمعاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا، وخاصة في ما يتعلق بالتعايش السلمي وحسن الجوار. وفي 22 و 23 شباط/فبراير، سافر رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت، بصفته رئيس هذه المنظمة دون الإقليمية، إلى كيغالي وبوجمبورا، حيث ناقش مع نظيره الرواندي والبوروندي مسائل السلام والأمن في المنطقة.

16 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في 9 كانون الثاني/يناير، فوز الرئيس الحالي بالانتخابات الرئاسية بنسبة 73 في المائة من الأصوات. وظلت الجهات الفاعلة الإقليمية منخرطة بشكل وثيق طوال العملية الانتخابية، حيث أرسل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثات لمراقبة الانتخابات. وأقيمت مراسم أداء اليمين الرئاسية في 20 كانون الثاني/يناير.

عمليات السلام الإقليمية

17 - تواصلت الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات عمليتي السلام في لواندا ونيروبي، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ بسبب عوامل من ضمنها استئناف الأعمال القتالية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقف المسار العسكري لعملية نيروبي، وتباطؤ العملية السياسية والجهود الدبلوماسية خلال الانتخابات التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب اجتماع عقده وزراء دفاع الدول الشريكة لجماعة شرق أفريقيا في 8 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لحضور مؤتمر قمتهم العادي الثالث والعشرين، حيث ناقشوا جملة أمور من بينها انسحاب القوة الإقليمية للجماعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مؤتمر القمة ذلك، تولى السيد كير رئاسة جماعة شرق أفريقيا من السيد ندايشيمي. وفي اليوم نفسه، استقبل السيد ندايشيمي وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، تيتي أنطونيو، الذي سلمه رسالة من رئيس أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جواو مانويل غونسالفيس لورنسو. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، التقى السيد كينياتا، الميسر المعين من قبل جماعة شرق أفريقيا، بالسيد موسيفيني في أوغندا، حيث ورد أنهما ناقشا سبل المضي قدماً في عملية نيروبي.

18 - وفي ما يتعلق بعملية لواندا، تواصل رئيس أنغولا، بصفته الوسيط المعين من قبل الاتحاد الأفريقي، بالسلطات الرواندية على مستوى رؤساء الدولة في 16 أيلول/سبتمبر على هامش مؤتمر قمة مجموعة الـ 77 والصين في هافانا، وعلى مستوى الوزراء في 2 تشرين الأول/أكتوبر في كيغالي. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، كلف السيد لورنسو، بصفته رئيس الجماعة، بتكثيف الجهود الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي 16 شباط/فبراير، دعا إلى عقد مؤتمر قمة مصغّر بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع والثلاثين. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، أجرى عدة محادثات منفصلة مع نظيره الكونغولي والرواندي، اللذين اتفقا على اللقاء في موعد يُحدّد في ما بعد ووفق شروط معينة.

19 - وبغية تعزيز التنسيق والمواءمة بين مبادرات السلام الإقليمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتمع رؤساء أركان الدفاع في العملية الرباعية (جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) في أديس أبابا في 6 تشرين الأول/أكتوبر برعاية الاتحاد الأفريقي. وشددوا على ضرورة تجنب حدوث فراغ أمني في سياق عمليات انسحاب البعثات ونشرها، وتفعيل الفريق العامل المعني بالتنسيق المتعدد المستويات، الذي أقره مؤتمر القمة الرباعي الأول في 27 حزيران/يونيه. ويضم الفريق العامل ممثلين عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة. وشدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيان صادر عن جلسته 1203 المعقودة في 4 آذار/مارس، على ضرورة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرباعي، وأكد ضرورة تعزيز التنسيق في إطار الآلية الرباعية، وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة رباعي ثانٍ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة الأول.

جيم - الحالة الإنسانية

20 - ظلت الحالة الإنسانية في المنطقة متردية، في ظل استمرار عمليات التشريد القسري الواسعة النطاق والمرتبطة بالعنف الدائرة رجاه في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والظواهر المرتبطة بالمناخ. فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجلت المنطقة حتى تمّ شهر كانون الأول/ديسمبر أكثر من 5 ملايين لاجئ وطالب لجوء فارين من النزاع المسلح وعدم الاستقرار، وأُبلغ عن وجود أكثر من 14,3 مليون من المشردين داخلياً في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان.

21 - وأدى تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تجدد موجات تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة وحالات النزوح الداخلي. واستضافت البلدان الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ما يقرب من مليون لاجئ وطالب لجوء كونغولي، ومن بينها أوغندا التي ظلت تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الكونغوليين. ومع وجود ما يقرب من 6,2 ملايين شخص من المشردين داخلياً، بمن فيهم 5,6 ملايين شخص في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، صنّفت جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها البلد الذي يضم ثاني أكبر عدد من المشردين داخلياً في أفريقيا بعد

السودان. وظل العنف الجنساني والاستغلال الجنسي سائدين، حيث سجّلت أكثر من 113 ألف حالة في عام 2023. كما استمر الإبلاغ عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

22 - وفي غضون ذلك، كان حوالي 324 000 بوروندي لا يزالون لاجئين ينتشرون في جميع أنحاء منطقة جماعة شرق أفريقيا، ولا سيما في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكينيا. واستمر دعم الحلول الدائمة للتشريد القسري، حيث عاد حوالي 26 000 بوروندي إلى ديارهم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ومنتصف أيلول/سبتمبر 2023.

23 - وأدى النزاع الدائر في السودان إلى لجوء أكثر من 1,7 مليون شخص إلى البلدان المجاورة. ويحتاج حوالي 25 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم ما لا يقل عن 3 ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. وإلى غاية 29 كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن أكثر من 10 000 حالة إصابة بداء الكوليرا، مما أدى إلى وفاة 284 شخصاً. وبسبب توقف نسبة 80 بالمائة من المستشفيات في جميع أنحاء السودان عن العمل، بدأت تتكشف ملامح أزمة صحية غير مسبوقة.

24 - وظل انعدام الأمن الغذائي يشكل تحدياً كبيراً. وقد صنّف أكثر من 28 مليون شخص في فئة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، يعاني حوالي 25,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم النازحون والعائدون والسكان الذين يعيشون في مناطق النزاع أو المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية. وفي السودان، يواجه ما يقرب من 18 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد.

دال - حقوق الإنسان وسيادة القانون

25 - ظل استمرار وقوع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني يشكل مصدر قلق في عدة بلدان في المنطقة.

26 - فقد وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1 570 من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. وارتكبت نسبة إجمالية قدرها 85 في المائة من هذه الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتضررة من النزاع. وظلت الجماعات المسلحة هي المسؤول الرئيسي عن ارتكاب تلك الانتهاكات، حيث يُزعم أنها مسؤولة عن نسبة 61 في المائة من العدد الإجمالي للانتهاكات، في حين زُعم أن أعوان الدولة مسؤولون عن نسبة 39 في المائة من الانتهاكات. وأفادت بعض الأنباء بأن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة مسؤولون عن ارتكاب 438 حادثة مزعومة من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. وتفيد بعض التقارير بأن حركة 23 مارس كانت مسؤولة عن 243 حادثة من حوادث تجاوز حقوق الإنسان، في ما أُفيد بأن مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبوا 18 تجاوزاً.

27 - وفي بوروندي، ظلت حالة حقوق الإنسان صعبة، على الرغم من الانخفاض النسبي في عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، على النحو الذي أشار إليه في 22 أيلول/سبتمبر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي خلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

- 28 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، حكمت المحكمة العليا في بوروندي على رئيس الوزراء السابق، آلان غيوم بونيوني، بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بتهمة من بينها تقويض الأمن الداخلي للدولة، وحياسة أسلحة بشكل غير قانوني، والتآمر ضد رئيس الدولة للإطاحة بالنظام الدستوري.
- 29 - وفي 11 كانون الثاني/يناير، عقدت المحكمة العليا في بوروندي جلسة استماع للنظر في قضية الصحفية فلوريان إيرانغابي، التي لا تزال تقضي حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات منذ إدانتها في 2 أيار/مايو 2023 بتهمة تقويض أمن الدولة. ولا تزال هذه المسألة النظر قيد التشاور.
- 30 - وفي أوغندا، وردت تقارير عن حملات قمع ضد أصحاب الآراء السياسية المعارضة حيث حدث استخدام مفرط وتعسفي للقوة وعمليات اعتقال واحتجاز واختطاف، مما يقوض حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وعرقلت قوات الأمن حملة تعبئة لبرنامج الوحدة الوطنية المعارض في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، ومنعت قوات الأمن العديد من زعماء المعارضة من مغادرة منازلهم للمشاركة في تظاهرة نظمت احتجاجاً على مشاكل البنية التحتية في 18 كانون الثاني/يناير.
- 31 - وأفادت بعض التقارير أن السلطات الأوغندية منحت عفواً لما مجموعه 75 من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية المتحالفة في 5 كانون الثاني/يناير، بعد استكمالهم برنامج إعادة التأهيل. وبحسب ما ورد، كان من بينهم مواطنون من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سبق قرار العفو إعلان السلطات الأوغندية في 25 تشرين الأول/أكتوبر عن عرض للعفو عن عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة مقابل تخليهم عن التمرد المسلح.

ثالثاً - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 32 - ظلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تبذل الجهود لتنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ففي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، جمعت آلية الرقابة الوطنية ممثلين عن الوزارات الكونغولية وقوات الدفاع والأمن الوطنية والمجتمع المدني، وكذلك ممثلي المؤسسات الضامنة، لمناقشة عملية تنشيط الاتفاق الإطاري. ودعا المشاركون إلى المساواة بين جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري من حيث الالتزامات والمساءلة. وشددوا أيضاً على ضرورة إجراء تقييم متعمق للتقدم المحرز ضمن الإطار وتعزيز الدور التنسيقي لآلية الرقابة الوطنية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان الدعم المنسق من المؤسسات الضامنة لمزيد من الفعالية في تنفيذ الاتفاق الإطاري.
- 33 - وفي قطاع الأمن، عيّن في 16 تشرين الأول/أكتوبر منسق جديد للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار بموجب مرسوم رئاسي. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، صرح المتحدث باسم الجيش الكونغولي، العميد سيلفان إيكينج، أن جميع العلاقات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ستغدو من الآن فصاعداً محظورة، وذلك تمشياً مع الالتزام المنصوص عليه في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون "بعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو توفير أي نوع من المساعدة أو الدعم لها". وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض على قائد المنطقة العسكرية الرابعة والثلاثين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

اللواء برونو مبيزو، بسبب مزاعم تتعلق باستخدام الموارد المخصصة للعمليات العسكرية وانتهاك للحظر المفروض على التعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

34 - ولم يعتمد البرلمان بعد مشروع سياسة العدالة الانتقالية، الذي أقرته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2023.

باء - التزامات المنطقة وتعهدات المؤسسات الضامنة

35 - على الرغم من استمرار جهود التعاون الثنائية والإقليمية، ظلت الأزمة قائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وظلت التوترات تشتد بين بعض البلدان. ودعت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انعقاد لجنيتين ثابنتين دائمتين مع أوغندا وزامبيا في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، مما أدى إلى تجديد الالتزامات بتعزيز التعاون في مجالات الأمن وإدارة الحدود والتجارة. ووقعت أنغولا وكينيا 11 اتفاقية ثنائية في مجالات الدبلوماسية وشؤون الشباب والشؤون العامة خلال الزيارة التي قام بها السيد لورنسو إلى نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر. ووقعت جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ثمان مذكرات تفاهم بشأن التجارة والاستثمار والطاقة والدفاع، بعد جهود رفيعة المستوى بُذلت خلال الشهر نفسه. وناقشت عدة بلدان أخرى السبل الكفيلة بزيادة تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي، من ضمنها أنغولا ورواندا، وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وكينيا وجنوب السودان، وكينيا ورواندا، وكذلك رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، واصل رؤساء الدول إيفاد مبعوثين إلى المنطقة. ففي 3 تشرين الأول/أكتوبر، استقبل السيد ندايشيمبي أمين مجلس الوزراء وأمين مجلس الوزراء للشؤون الخارجية والمغتربين في كينيا، موساليا مودافادي، الذي كان يحمل رسالة من لرئيس كينيا، ويليام روتو، بشأن أهمية تعزيز العلاقات الثنائية. وسافر وزير الدولة للشؤون الخارجية المكلف بالتعاون الإقليمي في أوغندا، جون مولمبا، إلى بوروندي، حيث التقى بالسيد ندايشيمبي نيابة عن رئيس بلده في 24 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 6 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر، سافر وزير شؤون جماعة شرق أفريقيا والشباب والرياضة والثقافة في بوروندي، جيرفيه أباييهو، إلى رواندا وكينيا، حيث سلم رسالة من السيد ندايشيمبي إلى رئيسي الدولتين. وفي 23 كانون الثاني/يناير، استقبل السيد تشيسيكيدى المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى منطقة البحيرات الكبرى، جيف راديبه، الذي سلمه رسالة باسم رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوسا، بشأن دعم هذا البلد لجهود السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

37 - وفي ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، أطلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، مشروع طريق كاسومينو - كاسينغا - تشالوه - كابيلا - مويندا المشترك، الذي يتألف من طريق ومركز حدودي ذي منفذ واحد، وجسر على نهر لوابولا. ومن المتوقع أن يختصر هذا الطريق الطريق الرابط بين جمهورية الكونغو الديمقراطية (لوبومباشي) وجمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام) ويعزز التجارة بينهما ويسهل سبل وصول البلدين المرتبطين بها إلى الأسواق الدولية، وذلك عبر ميناء دار السلام. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقاً بشأن تقاسم إنتاج النفط على طول المنطقة الحدودية البحرية بينهما. وفي 8 شباط/فبراير، استضاف رئيس زامبيا، هاكاينده هيشيلياما، منتدى استثمارات القطاع الخاص في ممر لوبيتو في لوساكا لمناقشة فرص الاستثمار حول هذا الممر الاقتصادي الذي يربط بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت عدة بلدان في المنطقة خطوات لتسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا. وحلّت التوترات المتعلقة بالتعاون التجاري بين كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تجلت في إعلان السلطات التنزانية يوم 15 كانون الثاني/يناير عن تعليق جميع رحلات الركاب التابعة للخطوط الجوية الكينية بين نيروبي ودار السلام، وذلك عقب محادثة جرت بين السيد مودافادي ونظيره التنزاني، جانواري ماكامبا، في 16 كانون الثاني/يناير.

39 - وفي 4 آذار/مارس، وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي حشد الدعم اللازم لذلك. وقبل جلسة المجلس ليوم 3 آذار/مارس، أعرب وزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، في رسالة موجهة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن قلقه بشأن عزم المجلس إقرار نشر تلك البعثة، مشيراً إلى أنها تشكل "خطراً على رواندا والمنطقة بوجه عام" و "تجاهلاً للعمليتين السياسيتين في نيروبي ولواندا، مما قد يثير توترات بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي". وفي 5 آذار/مارس، رفض وزير الخارجية والتعاون الإنمائي في بوروندي، في رسالة موجهة أيضاً إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تصريحات رواندا، ودعا الرئيس إلى بذل مساعيه الحميدة للتشجيع على تسليم مديري الانقلاب المزعومين من رواندا إلى بوروندي وإدانة من يراعاهم.

40 - وقدم مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي انعقد في لواندا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، توجيهات بشأن نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحشد الموارد اللازمة لجهود السلام والأمن الإقليميين. كما كلف مؤتمر القمة السيد لورنسو بتكثيف الجهود الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

41 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت جماعة شرق أفريقيا معتكفاً للفريق الاستشاري الفني التابع لميسر عملية نيروبي التي تقودها الجماعة في أروشا. وقام المشاركون أثناء ذلك المعتكف بتقييم التقدم المحرز في إطار عملية نيروبي واستكشفوا الخيارات الممكنة لإحياء العملية قبل إجراء الانتخابات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعدها.

42 - وعقدت اللجنة الإقليمية المعنية بمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعها السابع والعشرين في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر في كمبالا. واختتم الاجتماع بإصدار السلطات الأوغندية شهادة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن معادن محدّدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

جيم - الالتزامات الدولية

43 - كثف الشركاء الدوليون جهودهم للمساهمة في تهدئة التوترات والنزاع في المنطقة. ففي أعقاب مكالمات منفصلة أجراها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنطوني ج. بلينكن، مع رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وزيارة قامت بها مديرة الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة، أفريل هينس، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 19 تشرين الثاني/نوفمبر وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر فرض حظر على جميع الاتصالات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات

الديمقراطية لتحرير رواندا، بأثر فوري. وتوسطت سلطات الولايات المتحدة كذلك في سبيل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر بين الأطراف المنخرطة في النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم تمديد وقف إطلاق النار حتى 28 كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير، تحادث السيد بليكن مع السيد كاغامه والسيد تشيسيكيدى. وخلال زيارة لأنغولا في 25 كانون الثاني/يناير، أعرب عن تقديره لقيادة السيد لورنسو لعملية لواندا، مشيراً إلى أن الوقت قد حان "لمحاولة المضي قدماً بواسطة الدبلوماسية". وأجرت سلطات الولايات المتحدة أيضاً اتصالات مع السيد كينياتا، ميسر جماعة شرق أفريقيا ووزير الخارجية والتعاون الإنمائي في بوروندي، بشأن سبل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيان صدر يوم 17 شباط/فبراير، أدانت الولايات المتحدة "دعم رواندا لحركة 23 مارس ودعت رواندا إلى سحب جميع جنود قوة الدفاع الرواندية على الفور من جمهورية الكونغو الديمقراطية".

44 - واجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يومي 8 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة التطورات والجهود الدبلوماسية في المنطقة. وفي بيان صدر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الفريق عن مخاوفه بشأن الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وما يشكّله من خطر على الاستقرار في المنطقة. وشدد فريق الاتصال الدولي على أولوية الحل السياسي وكرر دعمه المستمر للجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس، سافر عدة أعضاء من فريق الاتصال الدولي، من بينهم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، في مهمة إلى المنطقة مع ممثلي الاتحاد الأفريقي للدعوة إلى تهدئة التوترات ووقف جديد لإطلاق النار.

45 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وشباط/فبراير، وقّع الاتحاد الأوروبي منكرتي تفاهم منفصلتين بشأن الشراكات الاستراتيجية في قطاع التعدين مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على التوالي.

دال - تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

46 - استمر بذل الجهود الإقليمية الرامية إلى تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وتمشياً مع قرار الاجتماع الرفيع المستوى الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية، الذي عقد في 6 أيار/مايو، عيّن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى خبراء لإجراء تقييم مستقل لما نَقَدَ من الاتفاق الإطاري منذ عام 2013، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتوجّ التقييم بمعتكف إقليمي نظمه مكتب المبعوث الخاص بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للتسوية للبناءة للمنازعات في ديربان، بجنوب أفريقيا، في 31 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش ممثلون عن المؤسسات الضامنة ولجنة الدعم التقني وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع المدني، بمعوية خبراء خارجيين، النتائج الواردة في تقرير التقييم المستقل وأوصوا بوضع خارطة طريق لتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وسبقت المعتكف مشاورات جرت مع ممثلي المجتمع المدني، نظمتها مكتب المبعوث الخاص في أديس أبابا في 16 تشرين الأول/أكتوبر، وتبادلّ للآراء في 26 تشرين الأول/أكتوبر جرى بين المبعوث الخاص ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، بانكوله أديوبي. واتفق المبعوث الخاص والسيد أديوبي على أهمية الحفاظ على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان تنسيق عملية التنشيط. وأعرب مجلس الأمن في قراره

2717 (2023) عن الحاجة إلى تنشيط الاتفاق الإطاري ودعا الدول الموقعة عليه إلى تجديد الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب الاتفاق الإطاري.

47 - وفي وقت لاحق، نظم مكتب المبعوث الخاص للاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الدعم التقني في نيروبي يومي 1 و 2 شباط/فبراير. واستعرض أعضاء اللجنة التوصيات الواردة في تقرير التقييم المستقل ونتائج معتكف ديربان وقاموا بصياغة مقترحات لتنشيط الاتفاق الإطاري، لتتطر فيها آلية الرقابة الإقليمية في اجتماعها الثاني عشر الرفيع المستوى، المقرر عقده في كمالا في عام 2024.

رابعاً - تنفيذ خطة العمل المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى

48 - واصل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى قيادة الجهود الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، تمشياً مع الرسالة المؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2020/1168). وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أطلع مكتب المبعوث الخاص أعضاء لجنة بناء السلام على التقدم المحرز في إطار خطة عمل الاستراتيجية.

49 - وفي 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر، نظم مكتب المبعوث الخاص ومكتب المنسق المقيم المعتكف الثاني للفريق الرفيع المستوى المعني بالسياسات بشأن تنفيذ الاستراتيجية في كمالا. وناقش المشاركون التطورات السياسية والأمنية والإنسانية الأخيرة في المنطقة، والخطوات التالية لتعبئة الموارد المشتركة، بالإضافة إلى الأنشطة المتوخى تنفيذها عام 2024. وسبق هذا المعتكف اجتماع افتراضي عقدته آلية دعم التنفيذ في 14 تشرين الثاني/نوفمبر.

50 - وواصل مكتب المبعوث الخاص أيضاً التواصل مع الشركاء الخارجيين بشأن استراتيجياتهم الإقليمية التكميلية لتحقيق التنسيق والتآزر الفعالين. ففي 15 و 16 كانون الثاني/يناير، شارك مكتب المبعوث الخاص في إطلاق البرامج الإقليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي في بوجومبورا في سياق "استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتجددة لمنطقة البحيرات الكبرى".

ألف - التشجيع على الحوار وتعزيز الثقة

51 - نظراً لتدهور الأوضاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتصاعد التوترات، اضطلع المبعوث الخاص بسلسلة من بعثات المساعي الحميدة في المنطقة. ففي اجتماعاته مع كبار المسؤولين الحكوميين في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا، حث المبعوث الخاص الأطراف المعنية على ضبط النفس ودعا إلى تجديد الجهود للنهوض بمبادرات السلام الإقليمية، ولا سيما عمليتي نيروبي ولواندا، وكذلك العملية الرباعية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

52 - وفي أعقاب إغلاق الحدود بين بوروندي ورواندا، سافر المبعوث الخاص في بعثة مشتركة مع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى بوروندي ورواندا في الفترة من 12 إلى 16 شباط/فبراير. وأعربا عن قلقهما العميق إزاء استمرار الوضع

الأمني المتري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوترات السائدة في المنطقة، وشددوا على أهمية الحوار والتقييد بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

53 - وواصل المبعوث الخاص التعاون مع ممثلي بوروندي وأوغندا على الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية ومتابعة القرارات المعتمدة في الاجتماع الرفيع المستوى الحادي عشر للآلية. كما عمل مع آلية الرقابة الوطنية لمواصلة تعزيز التعاون في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

باء - الحد من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية

54 - في الفترة من 24 إلى 29 أيلول/سبتمبر، نظم مكتب المبعوث الخاص حلقة عمل في نيفاشا بكينيا لفائدة أعضاء الخلية العملياتية لفريق الاتصال والتنسيق. وقد حظيت حلقة العمل بدعم من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وأكاديمية فولك برنادوت، وكان الغرض منها هو تدريب أعضاء الخلية العملياتية على المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوساطة والتفاوض، وكذلك تخطيط العمليات.

55 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، دعم مكتب المبعوث الخاص الاجتماع السادس لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في دار السلام. واعتمد المشاركون خطة عمل جديدة لفريق الاتصال والتنسيق، تغطي الفترة من عام 2024 إلى عام 2026، وتعطي الأولوية لمواصلة العمل مع القوى الهدامة من أجل نزع سلاحها طوعاً وإعادتها إلى أوطانها، ودعم البرامج الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والجهود المبذولة للوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة. وسبقت هذا الاجتماع مشاورات أجراها فريق الاتصال والتنسيق يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر.

56 - وفي مسعى لدعم تسريح عناصر الجماعات المسلحة البوروندية وإعادتهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم، سافر فريق الاتصال والتنسيق إلى بوروندي في الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 13 إلى 16 آذار/مارس.

جيم - تعزيز الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية، وكذلك التجارة والاستثمار

57 - واصل المبعوث الخاص دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق إدارة أكثر شفافية للموارد الطبيعية. ففي إطار متابعة حلقة العمل الرفيعة المستوى المتعلقة بالموارد الطبيعية، التي عقدت في الخرطوم في أيلول/سبتمبر 2021، سافر المبعوث الخاص في بعثة دعوة مشتركة مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، جواو كاهولو، إلى الصين في الفترة من 20 إلى 28 أيلول/سبتمبر. وتعهدت السلطات وأصحاب المصلحة في قطاع التعدين بتعزيز الشراكة مع منطقة البحيرات الكبرى من خلال المساعدة التقنية، وتدريب أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، ومشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود.

58 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، نفذ مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مشروعاً تجريبياً لتشجيع النساء والشباب في قطاع التعدين في منطقة البحيرات الكبرى. وشمل ذلك المساعدة على إعداد وثيقة استراتيجية لبوروندي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظور الشباب في قطاع التعدين.

59 - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعبئة القطاع الخاص في جهود بناء السلام على الصعيد الإقليمي، قدم مكتب المبعوث الخاص الدعم لاجتماع الجمعية العامة لمنتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لوساكا في 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وساعد الاجتماع على تعزيز الفعالية التشغيلية للمنتدى من خلال انتخاب مكتب جديد وتجديد التزام أعضاء المنتدى، بما في ذلك القرار القاضي بوضع خارطة طريق للسنوات الخمس المقبلة.

دال - إيجاد حلول دائمة للتشريد القسري

60 - خلال حدث رفيع المستوى نظّم يوم 13 كانون الأول/ديسمبر بشأن تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والكريمة من خلال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في المنتدى العالمي للاجئين الذي انعقد في جنيف في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، قدم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تعهداً مشتركاً يضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة الإقليمية للحلول الدائمة للبحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص. وشمل التعهد وضع استراتيجية إقليمية لإيجاد حلول دائمة للنزوح في منطقة البحيرات الكبرى.

61 - ووفقاً للمبادرة الرئيسية 13، تشجيع إيجاد حلول دائمة للتشريد، من خطة العمل المحدثة التي تتضمنها الاستراتيجية، واصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم إعادة إدماج وتأهيل اللاجئين البورونديين الذين أُعيدوا إلى وطنهم من جمهورية تنزانيا المتحدة، بما في ذلك من خلال تشييد البنى التحتية المجتمعية وتوفير فرص العيش. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة المنفذة للحياة وساهمت في الجهود الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب على المهارات المهنية في قرى العودة. وفي أوغندا، دعمت المنظمة الجهود الرامية إلى تدعيم المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لمواجهة تحديات التشريد القسري والهجرة.

هاء - النهوض بإدماج النساء والشباب ومشاركتهن وتمكينهم

62 - لمواصلة تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة، ييسر مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عقد حلقة عمل في دار السلام في الفترة من 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن إدارة البيانات من أجل وضع مقياس للمساواة بين الجنسين في منطقة البحيرات الكبرى. واتفق المشاركون على ضرورة تحديد مؤشرات من أجل المساعدة على رصد الامتثال للالتزامات الإقليمية والتقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

63 - وفي يومي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب المبعوث الخاص مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى حملة توعية وحدثاً لأصحاب المصلحة في كمبالا بمناسبة مرور 16 يوماً من النضال ضد العنف الجنساني. وقد رُوّج الحدث للذكورة الإيجابية باعتبارها آلية وقائية وسريعة الاستجابة من أجل التصدي للعنف الجنساني في قطاع التعدين في المنطقة.

64 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، استضاف مكتب المبعوث الخاص اجتماعاً تنسيقياً افتراضياً مع قيادات نسائية وممثلين عن المجتمع المدني بشأن المرأة والسلام والأمن، ركز على الديناميات الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثيرها على المرأة. وأصدرت تنسيقية تجمعات الرباطات النسائية في منطقة

البحيرات الكبرى بياناً باسم المشاركين، دعت فيه زعماء المنطقة إلى وضع حد للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز تدابير الحماية حرصاً على سلامة النساء والفتيات.

65 - وفي ما يتعلق بتمكين الشباب في المنطقة، قام مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمساعدة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على تنظيم جلسة حوار لبناء المهارات لمنتدى الشباب الإقليمي والمتعدد الوظائف في دار السلام في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك مكتب المبعوث الخاص أيضاً في جلسة حوار بشأن أسبوع الشباب والسلام والأمن والابتكار، نظمتها حكومة بوروندي في 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر، بدعم من الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وساهم الحدث في تبادل المعلومات بين ممثلي الشباب عن مسائل السلام والأمن في المنطقة وإيجاد فرص العمل والتعليم.

واو - تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

66 - في تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ومكتب المبعوث الخاص، سلطات القضاء العسكري في بني على التحقيق في ست قضايا ذات أولوية من شأنها أن تستفيد من التعاون القضائي الدولي بموجب إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتُمد في عام 2022.

67 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الاجتماع الثاني للجنة استعراض تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الذي اعتُمد في عام 2019، وإعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى. وشجعت اللجنة الأعضاء الذين لم ينشئوا بعد سلطة مركزية وطنية مخصصة لضمان التنفيذ الفعال لطلبات المساعدة القضائية المتبادلة، على القيام بذلك، وإنشاء أفرقة عاملة وطنية ووضع خطط عمل لتنفيذ إعلان كينشاسا، وتحديد القدرات واحتياجات التدريب الآليات ذات الصلة بها.

خامسا - الشراكات مع المنظمات والآليات الإقليمية والشركاء الدوليين وكيانات منظومة الأمم المتحدة

ألف - المنظمات والآليات الإقليمية

68 - واصل مكتب المبعوث الخاص تعاونه الوثيق مع المنظمات والآليات الإقليمية. فبالإضافة إلى المراسلات بين المبعوث الخاص ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن والمعتكف الإقليمي في ديربان لتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، واصل المبعوث الخاص بذل الجهود للتعاون مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، اصغير ولد مبارك، لضمان استمرار الانخراط القوي للاتحاد الأفريقي في جهود التنشيط وعمليات السلام الإقليمية الجارية.

69 - وفي الفترة من 9 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر، سافر المبعوث الخاص في بعثة مشتركة إلى بوروندي مع منسق آلية الرقابة الوطنية، ألفونس نتومبا لوبا. وكان الغرض من الزيارة هو تسهيل التواصل بين

المنسق المعين مؤخراً والسلطات البوروندية في ضوء دور البلد الحالي بصفته رئيس آلية الرقابة الإقليمية، وتسهيل التفاعل بين آلية الرقابة الوطنية والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

70 - ومن خلال المبادرات المشتركة بشأن التعاون القضائي، والمرأة والسلام والأمن، والشباب، والسلام، والأمن، وكذلك بعثة مشتركة للدعوة بشأن إدارة الموارد الطبيعية، واصل المبعوث الخاص تعاونه القوي مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مسترشداً بالتركيز على تعزيز التكامل وأوجه التآزر بين الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي وضعه المؤتمر الدولي.

71 - كما قدم المبعوث الخاص، من خلال مكتبه، الدعم الفني المستمر لأمانة جماعة شرق أفريقيا من خلال تمويل الخبراء لفائدة عملية نيروبي.

باء - الشركاء الدوليون

72 - واصل المبعوث الخاص العمل مع الشركاء الدوليين من خلال زيارته إلى بيجين ولندن وأوسلو وباريس ونيويورك. ودعا المبعوث الخاص، في جميع اجتماعاته، إلى تعزيز الدعم المقدم إلى عمليتي لواندا ونيروبي، ودعا في الوقت نفسه إلى نزع فتيل التوترات والصراعات في المنطقة، وكذلك تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

73 - وفي يومي 4 و 5 آذار/مارس، قام مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع حكومة سويسرا ومنتدى منع النزاعات وتعزيز السلام، بتنظيم المعتكف السادس لأصحاب المصلحة والخبراء في منطقة البحيرات الكبرى في بوجومبورا. وركز المعتكف على تيسير الفهم المشترك لديناميات السلام والأمن في المنطقة، حيث نوقشت أثناءه عملية التشييط الجارية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وحُدثت منطلقات النهوض بالمبادرات الرامية إلى إرساء إدارة أكثر شفافية واستدامة للموارد الطبيعية.

جيم - كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى

74 - واصل المبعوث الخاص التعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. فقد عُقدت اجتماعات منتظمة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى البعثة المشتركة للمبعوث الخاص والممثل الخاص المشار إليها من قبل، شارك المبعوث الخاص في الاجتماع السادس والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بقضايا الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في كيغالي في الفترة من 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر. واعتمد المشاركون إعلانين، أحدهما بشأن منع ومكافحة التغييرات غير الدستورية للحكومات، والآخر بشأن الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا. وشارك أيضاً في اجتماع رؤساء مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا بالوسائل الافتراضية في 15 شباط/فبراير.

75 - ونظّم مكتب المبعوث الخاص أربعة اجتماعات تنسيقية سياسية مع مستشارين في مجال السلام والتنمية وموظفي الشؤون السياسية من المنطقة لمناقشة ديناميات السلام والأمن، وتأثير عملية فك الارتباط التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والآثار الإقليمية للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبادرات السلام الإقليمية الجارية.

سادسا - الملاحظات

76 - يساورني قلق بالغ بشأن تدهور الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتصاعد التوترات بين عدة بلدان، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتجدد التوترات بين بوروندي ورواندا أمور تجسد هذه الأزمة المتفاقمة. ولحد من خطر حدوث مواجهة عسكرية ذات عواقب إقليمية وخيمة، لا بد أن تمثل جميع البلدان المعنية لتعهداتها الدولية والإقليمية، بما فيها تلك التي المتعهد بها في إطار عمليتي لواندا ونيروبي. ويجب عليها التوقف عن دعم الجماعات المسلحة والتعاون معها والامتناع عن أي أعمال تقوض سلامة المدنيين وأمنهم وسبل عيشهم ورفاههم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود دبلوماسية مستمرة لضمان وقف دائم للأعمال القتالية وضمان تخفيف حدة التوترات، مع الحفاظ على مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس في المنطقة. ويتطلب هذا جملة أمور منها تجديد التزام جميع الأطراف بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون المنشط، يواكبه زخم جديد وإرادة سياسية للتصدي لدوافع النزاع وتعزيز عمليات السلام الإقليمية الجارية.

77 - وأنا أهاب بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والإبقاء على وجه السرعة على قنوات الاتصال ضمن الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، وتجنب المواجهات العسكرية، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة انطلاقاً من روح التزامات كل منهما في إطار عمليتي نيروبي ولواندا الجاريتين. كما أشجع بوروندي ورواندا على فض خلافاتهما عن طريق الحوار، والحفاظ على التقدم المحرز في التقارب الجدير بالثناء الذي حققه البلدان في السنوات الأخيرة.

78 - وأشيد بقيادة المنطقة لجهودهم المتواصلة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على نحو مستدام، بما فيها الجهود التي بذلها مؤخراً السيدان لورينسو وكير لتيسير الحوار في سياق عمليتي لواندا ونيروبي. وإني أدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بالتزامن مع عمليتي لواندا ونيروبي.

79 - ويتطلب النهوض بعمليات السلام الإقليمية من الأطراف المعنية تجديد الجهود الرامية إلى إيجاد زخم سياسي متجدد لعمليتي لواندا ونيروبي، لا سيما بعد اختتام الانتخابات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتجديد الجهود الدبلوماسية الإقليمية أمرٌ مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. وسيواصل مبعوثي الخاص، بالتنسيق الوثيق مع ممثلي الخاصين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووسط أفريقيا، دعم هذه الجهود الإقليمية بواسطة المساعي الحميدة وأنشطة الدعوة وآليات الدعم الأخرى.

80 - وسيواصل مبعوثي الخاص تشجيع مشاركة النساء والشباب مشاركةً شاملة في العمليات السياسية الإقليمية لضمان سماع أصواتهم. فتمكين النساء والشباب وإشراكهم أمرٌ بالغ الأهمية لإحلال سلام ونماء دائمين في جميع أنحاء المنطقة. لذلك فإنني أهاب جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم لضمان المشاركة المجدية للنساء والشباب في منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام، وكذلك في تذليل جميع العراقيل في هذا الصدد.

81 - وأرحب بالجهود المتواصلة المبذولة لتنسيق المبادرات الإقليمية ومواءمتها، بما في ذلك في سياق العملية الرباعية التي تشمل جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأرحب في هذا الصدد بدعوة مجلس السلم

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر قمة رابعي ثانٍ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة الأول من نوعه الذي يُعقد.

82 - وأرحب بالجهود المستمرة الرامية إلى تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، تمشياً مع قرار الاجتماع الرفيع المستوى الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية. فتنشيط الاتفاق الإطاري يتيح فرصة حاسمة لتجديد توافق الآراء بين جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري لتعزيز الجهود المبذولة بشكل فعال دعماً لإحلال استقرار وسلام دائمين في المنطقة، في هذه اللحظة الحاسمة. وكما أقر بذلك مجلس الأمن في قراره 2717 (2023)، لا يزال الاتفاق الإطاري يمثل آلية أساسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

83 - وأشيد بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون من أجل التصدي للتحديات الأمنية المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك وقف إطلاق النار القصير الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، ظلت الحالة العامة في ذلك الجزء من البلاد مثيرة للقلق ومقلقة للغاية وسط أنباء عن استمرار القتال، بما في ذلك الأنشطة المتواصلة للجماعات المسلحة، ومن بينها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة 23 مارس. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لدعم الجهود الإقليمية.

84 - ويظل التصدي للتحديات المستمرة التي تشكلها الجماعات المسلحة الأجنبية أمراً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. لذلك فإنني أكرر دعوتي جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إلى التحلي بإرادة سياسية متجددة للمضي قدماً في التنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية، بما فيها عدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو توفير أي نوع من المساعدة أو الدعم لها. وأشدد أيضاً على أهمية المضي قدماً في تنفيذ التدابير غير العسكرية في التصدي للقوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشجّع البلدان الأعضاء في فريق الاتصال والتنسيق على مواصلة تعاونها على استبانة وتنفيذ التدابير غير العسكرية التكميلية لدعم الجهود العسكرية لشلّ حركة القوى الهدامة. وإنني أحث هذه البلدان على تكثيف تعاونها في مجال تسريح المقاتلين الأجانب وإعادةتهم إلى أوطانهم وتعزيز التعاون عن طريق شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، في ضوء عملية فك الارتباط الجارية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

85 - ولا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة تبعث على القلق العميق. فملايين الأشخاص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. كما أشعر بالقلق من الأنباء التي تفيد باستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وكذلك استمرار استخدام المعلومات المغلوطة والمعلومات المضلّة وخطاب الكراهية والتحرّيش على العنف. وأؤكد من جديد أنه يجب محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الأفعال.

86 - وألاحظ التقدم المطرد المحرز في تنفيذ توصيات حلقة عمل الخرطوم بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والذي يتضح من الجهود الوطنية لتنفيذ المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بفضل إصدار أوغندا شهادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للمعادن المحدّدة، الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة استغلال الذهب المُستخرج بالوسائل الحرفية والاتجار به، والتي تعدّ أحد مصادر الدخل الرئيسية للجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

87 - وأود أن أثني على مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتبه لدعمهما المستمر لجهود السلام الإقليمية ولتنفيذ الاتفاق الإطاري المنشط بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.
